

ظهر شريف رقم 1.74.12 بتاريخ 12 رجب 1394 (2 غشت 1974)
بنشر اتفاقية زجر الاتجار في الرقيق واستغلال بغاء الغير
المبرمة بنيويورك يوم 21 مارس 1950.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهرنا الشريف هذا أسماء الله وأعر أمره أنا :

بناء على اتفاقية زجر الاتجار في الرقيق واستغلال بغاء الغير
المبرمة بنيويورك يوم 21 مارس 1950 :

وبناء على محضر ايداع وثائق الانخراط فيها بتاريخ 17 غشت 1973 ،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل الاول

تنشر بالجريدة الرسمية اتفاقية زجر الاتجار في الرقيق واستغلال
بغاء الغير المبرمة بنيويورك يوم 21 مارس 1950 المضافة الى ظهرنا
الشريف هذا والتي انخرطت فيها المملكة المغربية يوم 17 غشت 1973.

الفصل الثاني

ينشر ظهرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 12 رجب 1394 (2 غشت 1974).

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

اتفاقية زجر الاتجار في الرقيق واستغلال بغاء الغير

تمهيد

حيث ان البغاء والاضرار المترتبة عنه المتجلية في الاتجار في
الرقيق لاجل البغاء تنافي وكرامة الانسان وتعرض للخطر عزة الفرد
والعائلة والمجتمع ،

وحيث ان العمل جار بالوثائق الدولية الآتية فيما يخص زجر
الاتجار في النساء والاطفال :

1 - الاتفاق الدولي المبرم يوم 18 مايو 1904 بشأن زجر الاتجار
في الرقيق الابيض والمعدل بالبروتوكول الذي صادقت عليه الجمعية
العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 دجنبر 1948 ؛

2 - الاتفاقية الدولية المبرمة يوم 4 مايو 1910 بشأن زجر الاتجار
في الرقيق الابيض والمعدل بالبروتوكول المشار اليه اعلاه ؛

3 - الاتفاقية الدولية المبرمة يوم 30 سبتمبر 1921 بشأن زجر
الاتجار في النساء والاطفال والمعدل بالبروتوكول الذي صادقت عليه
الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 أكتوبر 1947 ؛

4 - الاتفاقية الدولية المبرمة يوم 11 أكتوبر 1933 بشأن زجر
الاتجار في النساء الراشدات والمعدل بالبروتوكول المشار اليه اعلاه ؛
وحيث ان جمعية الامم أعدت في سنة 1937 مشروع اتفاقية يهدف
الى توسيع ميدان تطبيق الوثائق المشار اليها اعلاه.

وحيث ان التطور الملاحظ منذ سنة 1937 يساعد على ابرام اتفاقية
تهدف الى توحيد الوثائق المبرمة اعلاه وتنضم جوهر مشروع اتفاقية
سنة 1937 مع التعديلات التي ظهر من المفيد ادخالها عليها ؛
ورعيا لهذا كله اتفقت الاطراف المتعاقدة على ما يلي :

الفصل 1

تتفق الاطراف في هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص يقوم بما يلي
قصد ارضاء شهوات الغير :

1 - استخدام شخص آخر او دفعه أو التفرير به من أجل البغاء
ولو كان هذا الشخص موافقا على ذلك ؛

2 - استغلال بغاء شخص آخر ولو كان هذا الشخص موافقا
على ذلك.

الفصل 2

تتفق الاطراف في هذه الاتفاقية كذلك على معاقبة كل شخص :

1 - يعد دارا للبغاء أو يسيرها أو يقوم عن علم بتمويلها أو
المشاركة في تمويلها ؛

2 - يكرى أو يكتري عن علم كلا أو بعضا بناية أو مكانا آخر
لاجل بغاء الغير.

الفصل 3

يجب أن يعاقب بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني عن كل
محاولة أو كل عمل تحضيري ينجز لارتكاب الجرائم المشار اليها
في الفصل الثاني.

الفصل 4

يعاقب بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني عن المساهمة العمدية
في الاعمال المشار اليها في الفصل الاول والفصل الثاني اعلاه.

وتعتبر أعمال المساهمة بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني
جرائم مستقلة بعضها عن بعض في جميع الحالات التي يتعين فيها
اتباع هذه الطريقة كي لا يفلت المجرمون من العقاب.

الفصل 5

يجوز كذلك للاجانب أن يطالبوا بالحق المدني طبق نفس الشروط
الجارية على المواطنين في جميع الحالات التي يأذن فيها التشريع
الوطني لاحد الاشخاص المتضررين بالمطالبة بالحق المدني من أجل
احدى الجرائم المشار اليها في هذه الاتفاقية.

الفصل 6

يوافق كل طرف في هذه الاتفاقية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة
لإلغاء أو ابطال كل قانون أو نظام أو اجراء اداري يتعين بموجبه على
الاشخاص الذين يتعاطون أو يتهمون بتعاطي البغاء أن يقيدوا
أسماءهم في سجلات خاصة أو يتوفروا على أوراق خاصة أو يمثلوا
شروطا استثنائية تتعلق بالمراقبة أو التصريح.

الفصل 7

كل حكم سبق أن صدر في دولة أجنبية من أجل أحد الأعمال المشار إليها في هذه الاتفاقية يعتبر بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني :

I - لاثبات العود الى ارتكاب الجريمة ؛

2 - لفرض بعض القيود أو اسقاط حق عمومي أو خاص أو التجريد منه.

الفصل 8

ان الاعمال المشار إليها في الفصل الاول والفصل الثاني من هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة حالات لتسليم المجرمين في كل معاهدة لتسليم المجرمين مبرمة أو يتعين ابرامها بين الاطراف في هذه الاتفاقية.

أما الاطراف في هذه الاتفاقية التي لا تجعل تسليم المجرمين وقفا على وجود معاهدة فتعتبر من الآن الاعمال المشار إليها في الفصل الاول والفصل الثاني من هذه الاتفاقية بمثابة حالات لتسليم المجرمين فيما بينها.

ويمتدح الاذن في تسليم المجرمين طبقا لقانون الدولة المطلوب منها التسليم.

الفصل 9

ان رعايا الدولة التي لا يسمح تشريعها بتسليم المواطنين والذين دخلوا الى هذه الدولة بعد أن ارتكبوا في الخارج أحد الأعمال المشار إليها في الفصل الاول والفصل الثاني من هذه الاتفاقية تجب متابعتهم أمام محاكم دولتهم كما تجب معاقبتهم من طرف هذه المحاكم.

ولا يعتبر هذا المقتضى اجباريا اذا كان من غير الممكن الاذن في تسليم أحد الاجانب في حالة مماثلة تهم الاطراف في هذه الاتفاقية.

الفصل 10

لا تطبيق مقتضيات الفصل التاسع اذا صدر الحكم على المتهم في دولة أجنبية وفي حالة الادانة اذا قضى المحكوم عليه عقوبته أو استفاد من اعفاء أو تخفيض من العقوبة المقررة في قانون الدولة الاجنبية المذكورة.

الفصل 11

لا يؤول أي مقتضى من هذه الاتفاقية باعتباره ماسا بموقف طرف في المعاهدة المذكورة بالنسبة للمسألة العامة المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية على أساس انها مسألة من مسائل القانون الدولي.

الفصل 12

لا تمس هذه الاتفاقية بالمبدأ الذي مفاده أن الاعمال التي تشملها يجب وصفها والمتابعة عنها والحكم فيها بكل دولة طبقا للتشريع الوطني

الفصل 13

يتعين على الاطراف في هذه المعاهدة ان تنفذ الانابات القضائية المتعلقة بالجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية طبقا لتشريعها الوطني ولاجرائها المألوفة في هذا الميدان.

ويجب أن توجه الانابات القضائية :

I - أما بواسطة تبليغ مباشر بين السلطات القضائية ؛

2 - وأما عن طريق المراسلة المباشرة بين وزيرى العدل في الدولتين أو الارسال المباشر من سلطة أخرى مختصة بالدولة الطالبة الى وزير العدل بالدولة المطلوب منها ؛

3 - وأما بواسطة العون الدبلوماسي أو القنصلي للدولة الطالبة في الدولة المطلوب منها ، ويوجه هذا العون الانسابات القضائية مباشرة الى السلطة القضائية المختصة أو السلطة التي تعينها حكومة الدولة المطلوب منها كما يتلقى مباشرة من هذه السلطة الوثائق المتعلقة بتنفيذ الانسابات القضائية.

وفي الحالتين I و 2 توجه نسخة من الانابة القضائية دائما في نفس الوقت الى السلطة العليا بالدولة المطلوب منها.

وتحذر الانابة القضائية مالم يتفق على خلاف ذلك بلغة السلطة الطالبة بشرط أن تخول الدولة المطلوب منها الحق في طلب ترجمة لها محررة بلغتها ومشهود بمطابقتها من طرف السلطة الطالبة.

ويحدد كل طرف في هذه الاتفاقية في تبليغ يوجه الى كل طرف من الاطراف الاخرى الطريقة أو الطرق التي ينبغي أن توجه اليه بها الانابات القضائية من الطرف المذكور.

ويستمر تطبيق الاجراءات المعمول بها بخصوص الانابات القضائية الى أن تقوم إحدى الدول بالتبليغ المشار اليه أعلاه.

ولا يمكن أن يترتب عن تنفيذ الانابات القضائية ارجاع أى حق أو صائر غير صوائر أعمال الخبرة.

وليس في هذا الفصل ما يجب تاويله بمثابة التزام من الاطراف في هذه الاتفاقية بقبول المخالفة لقوانينها فيما يتعلق بالاجراءات والطرق المستعملة للاثبات في ميدان الزجر.

الفصل 14

يجب على كل طرف في هذه المعاهدة احداث أو ابقاء مصلحة مكلفة بتنسيق وجمع نتائج الابحاث المتعلقة بالجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية.

ويجب أن تجمع هذه المصالح جميع المعلومات التي قد تساعد على الوقاية من الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية والمعاقبة عنها كما يجب أن تكون على اتصال وثيق بالمصالح المماثلة في الدول الاخرى.

الفصل 15

تقدم السلطات المكلفة بالمصالح المشار إليها في الفصل 14 الى السلطات المكلفة بالمصالح المماثلة في الدول الاخرى المعلومات الاتية بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني أو بقدر ما ترى في ذلك من فائدة :

I - البيانات الدقيقة المتعلقة بكل جريمة أو محاولة جريمة مشار إليها في هذه الاتفاقية ؛

2 - البيانات الدقيقة المتعلقة بالبحث أو المتابعة أو القاء القبض أو الادانة أو رفض قبول الاشخاص المتهمين باحدى الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية أو طردهم أو تغفلتهم وكذا جميع المعلومات المفيدة الراجعة اليهم.

2 - تيسير الرجوع الى الوطن بالنسبة للاشخاص المشار اليهم في الفصل 8 الراغبين في ذلك أو الذين يطالب برجعهم اشخاص لهم سلطة عليهم وبالنسبة للاشخاص المقرر طردهم وفقا للقانون ، ولا يتم الارجاع الى الوطن الا بعد الاتفاق مع الدولة الموجه اليها المعنيون بالامر على هويتهم وجنسياتهم وعلى مكان وتاريخ الوصول الى الحدود ، ويتعين على كل طرف في هذه الاتفاقية تسهيل مرور الاشخاص المقصودين عبر ترابه.

وإذا كان الاشخاص المشار اليهم في المقطع السابق غير قادرين على ارجاع صوائر ارجاعهم الى وطنهم ولم يكن لهم زوج أو قريب أو ولي يؤدي عنهم ، فان صوائر الرجوع الى الوطن تتحملها الدولة التي يوجدون بها الى غاية الحدود أو ميناء الوصول أو الى اقرب مطار في اتجاه الدولة الاصلية بينما تتحملها الدولة الاصلية فيما بعد ذلك.

الفصل 20

تتعهد الاطراف في هذه الاتفاقية ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل باتخاذ التدابير اللازمة لاجراء مراقبة على مكاتب أو وكالات التشغيل كي لا يتعرض الى خطر البقاء الاشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما منهم النساء والاطفال.

الفصل 21

تبلغ الاطراف في هذه الاتفاقية الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة قوانينها وأنظمتها المعمول بها كما تبلغه سنويا بعد ذلك جميع النصوص الجديدة للقوانين أو الانظمة المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية وكذا جميع التدابير التي تكون قد اتخذتها لتطبيق الاتفاقية. وينشر الامين العام دوريا المعلومات المتلقاة ويوجهها الى جميع أعضاء منظمة الامم المتحدة والى الدول غير الاعضاء المبلغة اليها هذه الاتفاقية بصفة رسمية طبقا لمقتضيات الفصل 23.

الفصل 22

إذا نشأ بين الاطراف في هذه الاتفاقية خلاف يتعلق بشاؤها أو تطبيقها ولم تنأ تسوية هذا الخلاف بوسائل أخرى ، وجب عرضه بطلب من أحد الاطراف في الخلاف على محكمة العدل الدولية.

الفصل 23

تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من لدن جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ومن كل دولة أخرى يوجه اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلبا لهذا الغرض.

ويصادق عليها وتودع وناق المصادقة لدى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة.

ويجوز ان تخووط في الاتفاقية الدول المبينة في الفقرة الاولى التي لم توقع عليها.

ويتم الانخراط بايداع وثيقة للانخراط لدى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة.

وتتضمن المعلومات الواجب تقديمها بالخصوص على وصف المجرمين وبصناعاتهم وصورهم والبيانات المتعلقة بأساليب عملهم المعتادة ومعايير الشرطة والسوابق العدلية.

الفصل 16

تتفق الاطراف في هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو تشجع بواسطة مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والمصالح الأخرى المرتبطة بها سواء كانت عمومية أو خصوصية ، على اتخاذ التدابير الكفيلة بالوقاية من البغاء وبضمان اعادة تربية واندماج ضحايا البغاء والجرائم المشار اليها في هذه الاتفاقية.

الفصل 17

تتفق الاطراف في هذه الاتفاقية فيما يخص الهجرة من الوطن واليه على أن تتخذ في حدود التزاماتها المحددة في هذه الاتفاقية التدابير الرامية الى محاربة الاتجار في الرقيق من كلا الجنسين لاجل البغاء أو أن تستمر في العمل بها. وتعهد على الخصوص بما يلي :

1 - سن الانظمة اللازمة لحماية المهاجرين من الوطن أو اليه ولاسيما النساء والاطفال سواء في أماكن الوصول أو الذهاب أو خلال الطريق ؛

2 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم دعاية ملائمة قصد تحذير المحوم من أخطار هذه الاتجار في الرقيق ؛

3 - اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان اجراء مراقبة على المحطات والمطارات والفواحي البحرية وخلال السفر وعلى الاماكن العمومية قصد الحيولة دون الاتجار الدولي في الرقيق لاجل البغاء ؛

4 - اتخاذ التدابير الملائمة التي يتأتى بها للسلطات المختصة الاطلاع على وصول الاشخاص الذين يتضح انهم متهمون بهذا الاتجار أو مشاركون فيه أو ضحاياه.

الفصل 18

تعهد الاطراف في هذه الاتفاقية بالعمل وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في تشريعاتها الوطنية على تلقي تصريحات الاشخاص ذوي الجنسية الاجنبية الذين يتعاطون البغاء قصد اثبات هويتهم وحالتهم المدنية والبحث عن حتهم على مغادرة دولتهم . وتبلغ هذه المعلومات الى سلطات الدولة المنتمى اليها الاشخاص المذكورون قصد ارجاعهم الى وطنهم عند الاقتضاء.

الفصل 19

تعهد الاطراف في هذه الاتفاقية قدر الامكان بما يلي طبقا لمقتضيات تشريعاتها الوطنية وبصرف النظر عن كل متابعة أو كل دعوى أخرى تقام من أجل مخالفة لمقتضيات التشريع المذكور :

1 - اتخاذ التدابير الكفيلة بسد حاجات ضحايا الاتجار الدولي في الرقيق لاجل البغاء وبضمان النفقة عليهم بصفة مؤقتة اذا كانوا غير متوفرين على موارد مالية ريثما تتخذ الاجراءات اللازمة لارجاعهم الى اوطانهم ؛

قرار لووزير المالية رقم 909.74 بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974) ينهم بموجه قرار وزير المالية رقم 766.73 الصادر في 2 جمادى الاولى 1393 (4 يونيه 1973) بتعيين البضائع التي يمكن أن تستفيد من نظام الدراواباك.

ان وزير المالية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.73.178 الصادر في 13 ربيع الاول 1393 (17 أبريل 1973) بمثابة قانون يتعلق بالانظمة الاقتصادية الخاصة بالجمارك ، حسبما وقع تغييره ولاسيما المقطع الثاني من الفصل 44 منه ؛

وبناء على قرار وزير المالية رقم 766.73 الصادر في 2 جمادى الاولى 1393 (4 يونيه 1973) بتعيين البضائع التي يمكن أن تستفيد من نظام الدراواباك ، حسبما وقع تميمه وتغييره ؛

ويعد استشارة وزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يشتم كما يلي جدول البضائع التي يمكن أن تستفيد من نظام الدراواباك المضاف الى القرار رقم 766.73 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 2 جمادى الاولى 1393 (4 يونيه 1973).

« جدول البضائع التي يمكن أن تستفيد من نظام الدراواباك »

5 - الاميانت والكرافت وأوكسيد الحديد المستعملة في صناعة منتوجات الفيبروسيمان ؛

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني

يعهد بتطبيق هذا القرار الى مدير ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وحرر بالرباط في 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974).

وزير المالية ،

الامضاء : عبد القادر بنسليمان .

قرار لووزير العدل رقم 1042.74 بتاريخ 13 شوال 1394 (29 أكتوبر 1974) ينهم بموجه القرار رقم 904.74 بتاريخ 8 رمضان 1394 (25 شتنبر 1974) المحدد لقار القضاة القيمين .

ان وزير العدل ،

بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.330 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1394 (15 يوليوز 1974) يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ، وخاصة الفصل الثاني منه ؛

ولتطبيق هذه الاتفاقية تفيد لفظة « دولة » كذلك جميع المستعمرات والاقطار الموصى عليها التابعة للدولة التي توقع على الاتفاقية او تصادق عليها أو تنخرط فيها وكذا جميع الاقطار التي تمثلها هذه الدولة على الصعيد الدولي .

الفصل 24

يعمل بهذه الاتفاقية ابتداء من اليوم التسعين الموالي لتاريخ ايداع الوثيقة الثانية للمصادقة أو الانخراط .

ويعمل بها فيما يخص كل دولة من الدول التي صادقت عليها أو انخرطت فيها بعد ايداع الوثيقة الثانية للمصادقة أو الانخراط ابتداء من اليوم التسعين الموالي لايداع هذه الدولة وثيقة مصادقتها أو انخرطتها

الفصل 25

يجوز لكل طرف في هذه الاتفاقية بعد انصرام أجل خمس سنوات على تاريخ العمل بها أن يفسخها بواسطة تبليغ كتابي يوجه الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة .

ويعمل بالفسخ فيما يخص الطرف المعنى بالامر بعد مرور سنة على التاريخ الذي يتلقاه فيه الامين العام لمنظمة الامم المتحدة .

الفصل 26

يبلغ الامين العام لمنظمة الامم المتحدة ما يلي الى جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة بالدول غير الاعضاء المشار اليها في الفصل 23 :

(أ) التوقيعات والمصادقات والانخرطات المتلقاة وفقا للفصل 23 ؛

(ب) التاريخ الذي يعمل فيه بهذه الاتفاقية تطبيقا للفصل 24 ؛

(ج) اعلانات الفسخ المتلقاة وفقا للفصل 25 .

الفصل 27

يتعهد كل طرف في هذه الاتفاقية بأن يتخذ وفقا لدستوره التدابير التشريعية أو غيرها اللازمة لتطبيق الاتفاقية .

الفصل 28

ان مقتضيات هذه الاتفاقية تُلغى وتوض فيما بين الاطراف مقتضيات الوثائق الدولية المبينة في المقطعات I و 2 و 3 و 4 من الفقرة الثانية من التمهيد ، ويعتبر العمل منتهيا بكل وثيقة من هذه الوثائق عندما تصبح جميع الاطراف في الوثيقة المذكورة مشتركة في هذه الاتفاقية .

وتقده بذلك وقع الممضون أسفله المأذون لهم بصفة قانونية من طرف حكوماتهم على هذه الاتفاقية التي عرضت للتوقيع عليها في لوكسمبورغ في 10 يوليوز 1958 وعشرى مارس سنة ألف وتسعمائة وخمسين والتي يوجه الامين العام نسخة مطابقة منها الى جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة والدول غير الاعضاء المشار اليها في الفصل 23 .